الأمم المتحدة

PBC/5/BDI/SR.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 November 2011
Arabic
Original: English

**لجنة بناء السلام**
**الدورة الخامسة**
**تشكيلة بوروندي**

**محضر موجز للجلسة الأولى**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيغر ..... (سويسرا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

اعتماد مشروع الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

11-30696 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٢٠ صباحاً

**إقرار جدول الأعمال**

١ - أُقِرَّ جدول الأعمال .

**اعتماد مشروع الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي** (PBC/5/BDI/L.1)

٢ - **الرئيس** قدم مشروع الوثيقة الختامية (PBC/5/BDI/L.1)، فقال إن الوثيقة تستند إلى التقرير الخامس عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. وهي تركّز على مجالات رئيسية تستطيع لجنة بناء السلام أن تحقق فرقاً فيها، وتلتمس الجمع بين بناء السلام واستراتيجيات مكافحة الفقر.

٣ - **السيد نسانزي** (بوروندي)، وزير الخارجية والتعاون الدولي، قدم التقرير الخامس عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، فقال إن التقرير قُدِّمَ بعد سنة واحدة من التقرير السابق لإفساح الوقت لإجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٠ ولتمكين الحكومة الجديدة من توطيد نفسها. وكان نجاح هذه الانتخابات واحداً من أهم منجزات استراتيجية بناء السلام. وبرزت روح جديدة للحوار مكّنت أصحاب المصلحة من التوصل إلى توافق في الرأي على وضع قانون الانتخاب وتشكيل لجنة الانتخابات المستقلة. وأدى تعيين أمين للمظالم وإنشاء المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية إلى زيادة توسيع نطاق الحوار .

٤ - وقال إن مشاورات بشأن المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر عُقدت في البلديات في الفترة الممتدة من ٢٢ كانون الثاني/يناير حتى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، وهي الآن جارية في بوجومبورا بمشاركة شركاء تقنيين وماليين. وشاركت فيها كذلك منظمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات نسائية. وقد استأنف منتدى تعزيز المجتمع المدني، الذي كان من قبل موقوفاً، عمله في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بناءً على أمر من وزارة الداخلية .

٥ - وقال إن مسألة نوع الجنس قد أُخِذَت في الحسبان في كل برنامج وطني وعلى جميع المستويات. وقد اتسع نطاق تطبيق حصة النساء البالغة ٣٠ في المائة، التي كانت من قبل تُطَبَّق على البرلمان والحكومة، لتشمل المجالس البلدية أيضاً. وتشكل النساء الآن ٤٠ في المائة من أعضاء البرلمان، و٥٠ في المائة من عدد الأعضاء المنتخبين في مجلس الشيوخ، و٤٣ في المائة من أعضاء مجلس الوزراء .

٦ - عُزِّزَت الخدمات المحلية، لا سيما المحاكم المحلية، والمباني والمعدّات .وتقوم الحكومة بإجراء تنقلات بين موظفي التعليم الأساسي والصحة والعدل لجعل هذه الخدمات أقرب إلى المستفيدين منها. وتم توطيد المؤسسات التي تكافح الفساد، وكذلك اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى. وبالتعاون مع المجتمع المدني، قامت وزارة الحكم الرشيد بتعيين لجان محلية للحكم الرشيد .

٧ - وقال إنه نُفِّذَت سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد، واعتُقل مديرو شركات معينة تابعة للدولة اشتُبِهَ بأنهم استولوا على أموال عامة. وفيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تناولت فرقة مكافحة الفساد ٣٧٩ حالة فساد، واستعادت مبالغ كبيرة من الأموال الحكومية. وأُنشئَ مكتب بوروندي للضرائب، وستوضع اللمسات الأخيرة قريباً على استراتيجية وطنية من شأنها أن تساعد على توطيد آليات ووكالات مكافحة الفساد. ويَتولى البرلمان بصورة منتظمةٍ محاسبةَ أعضاء الحكومة، ويشمل ذلك تقرير أداء يقدمه الوزير إلى البرلمان وإلى مجلس الشيوخ مرة كل ستة أشهر. ويعقد رئيس الجمهورية اجتماعات عامة كل

ثلاثة أشهر، ويُتوقَّع من كل وزير أن يعقد مؤتمراً صحفياً كل شهرين .

٨ - وقال إن قوات الدفاع آخذة في العودة إلى ثكناتها ويُستعاض عنها بقوة الأمن الوطني الجديدة التي تَسهُلُ معرفة أفرادها بوضوح. والعمل جارٍ على وضع قواعد ممارسات عسكرية وشُرَطية،كما يجري فحص العلاقات بين أفراد الشرطة والسكان المحليين في ١٥ بلدية تجريبية. ويُظهِرُ أفرادُ الشرطة وحَفَظَةُ السلام البوروندیون معايير مهنية رفيعة المستوى. وتسير حملة نزع أسلحة السكان المدنيين على قدم وساق، كما أن الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي استولت عليها الحكومة محفوظةٌ في أماكن آمنة ومعروفة.

٩ - على الرغم من نكسات تحدث أحياناً، أصبحت سيادة القانون ثابتة بصورة أكثر صرامةً. وإن بضعة آلاف حكم قضائي لم يتمَّ تنفيذها أثناء الحرب أصبحت الآن سارية المفعول. ولتقليل حالات التأخير يتوقع الآن من كل قاضٍ أن ينظر في ست قضايا على الأقل كل شهر. ويعاد النظرُ الآن في القوانين الجنائية وتُوَقَّع عقوباتٌ أشدُّ على مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة. وتأسست وحدة قضائية وطنية لحماية الأطفال، ويُنتظر الآن إنشاء محاكم خاصة للقُصَّر. وثمة محاور تركيز خاصة بالقُصَّر تتلقّى الآن تدريباً في الصكوك القانونية الدولية. واعتُمِدَت خطة عمل هدفها تقليل أعداد الأشخاص المودَعين في السجون بواسطة إصدار عفو عن البعض وإفراج مشروط لبعض آخر.

١٠ - وقال إن لجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة أُنشِئَت في شهر كانون الثاني/يناير؛ وكان البرلمان هو الذي اختار أعضاءها. وأُدرجت تكاليف تشغيلها في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١١. وأضاف أن العمل جارٍ في وضع آليات عدالة انتقالية :قُدِّمَ تقرير عن المشاورات الوطنية إلى رئيس الجمهورية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي شهر أيار/مايو ٢٠١١ ستبحث الحكومة والمفوض السامي لحقوق الإنسان القضايا التي ما زالت عالقة، وبخاصة منها استقلال المدعي العام للمحكمة الخاصة، والعلاقة بين المحكمة الخاصة ولجنة تَقَصّي الحقائق والمصالحة، ومسألة العفو.

١١ - وقال إن الإطار الاستراتيجي قد مَكَّنَ الحكومة من تقييم وضع ملكية الأراضي بُغيَةَ إعادة إدماج الأشخاص الذين تأثروا بالنزاع إدماجاً مستداماً. وقد اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً للأراضي، سوف ينظر فيه البرلمان قريباً. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠، أُنشِئَت مجموعة مواضيعية متعلقة بالأراضي كمُنتَدى للتبادل بين جميع أصحاب المصلحة. وقد حصلت الدولة على تكنولوجيا معلومات جديدة ونَظَّمَت محفوظاتها المتعلقة بملكية الأراضي وأضفت على بعضها طابعاً رقمياً إليكترونياً .وأُجرِيَ تحليل لمختلف القيود وجُمِّعَت المعلومات الموجودة في قيود الحظر الشامل للتجارب النووية وتم تحديثها.

١٢ - لإعادة إدماج السكان المتأثِّرين، قامت الحكومة بتوزيع الغذاء ولوازم أخرى على القرى الريفية المدمجة، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية في مواضيع حقوق الإنسان ومنع وقوع المنازعات. وعملت الحكومة بالتعاون مع سلسلة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فبَنَت قرىً متكاملة عديدة ووزعت معدات لبناء البيوت على ٢٥ ٠٠٠ شخص عائدين إلى قراهم. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠١٠ اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية وطنية لإدماج الأشخاص المتأثرين بالنزاع إدماجاً اجتماعياً واقتصادياً. وأُعِدَّت خطة تنفيذ وسوف تُقَدَّمُ إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.

١٣ - تَمَّ تجميع آليات حشد وتنسيق المساعدة الدولية، وتجتمع الآن الجهات الفاعلة ذات الصلة بانتظام. ومن أجل تحسين التناسق قامت الحكومة بوضع مسودةِ إضافةٍ

للمشروع بُغيَةَ تعزيز القدرات الوطنية على تنسيق المعونة. وأعربت عدة جهات مانحة عن اهتمامها بتمويل تنفيذ ذلك المشروع بواسطة صندوق مشترك تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبدأت الحكومة رسم سياسة وطنية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وطلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُجرِيَ دراسة مرجعية بشأن تنسيقها .

١٤ - اتفقت الحكومة وشركاؤها على التركيز على التنمية المستدامة دون أن تفوتها التحديات التي ما زالت في حاجة إلى معالجة. وكانت الجهات الفاعلة الرئيسية على معرفة بالحاجة إلى إدماج جميع جوانب بناء السلام في الإطار الاستراتيجي للمرحلة الثانية للنموّ والحد من الفقر. وعلى صعيد المؤسسات، أُجرِيَت عملية التنسيق بالفعل .

١٥ - يرد وَصف التحديات الباقية، التي من المفيد أن يُشمَلَ انعكاسُها في وضع اللمسات الأخيرة للإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر، في مشروع الوثيقة الختامية المعروضة على اللجنة. وأكثر ما فيها إلحاحاً هو إعادة إدماج الأشخاص المتأثرين بالنزاع إدماجاً مستداماً. وقدمت الحكومة إلى مكتب دعم بناء السلام برنامجاً يحتاج إلى مبلغ يزيد عن ٢٤ مليون دولار أمريكي لتمويل جزء من الخطة الوطنية، التي قُدِّرَ مجموع تكاليفها بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار أمريكي. ولذلك، يلزم تكملة المبلغ المقدم من صندوق بناء السلام بمبالغ من مصادر أخرى. ولهذا السبب دُعِيت لجنة بناء السلام إلى القيام بدور أكبر في تعبئة الموارد، والعمل على إقامة شراكات ابتكارية بين بلدان الجنوب .

١٦ - **السيدة لاندغرِن** (الممثلة الخاصة للأمين العام لدى بوروندي) قالت إنه بينما ساعدت اللجنة على جلب مشاركة وموارد دولية، كانت حكومة وشعب بوروندي هم الجهات الفاعلة في بناء السلام. وإن حكومة بوروندي، بإعطائها الأولوية للنمو المنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك مكافحة الفساد، أُتيحت لها فرصة لتنفيذ إصلاحات اجتماعية-اقتصادية هامة جداً، وبذلك عزَّزَت إيجاد الوظائف وتسهيل إعادة الإدماج .وإن الأمن والاستقرار والتنمية يعزز بعضُها بعضاً. ومن شأن الجهود المبذولة لتعزيز السلطة القضائية والبرلمان، وتوسيع نطاق العمل السياسي، ووضع حَدٍّ للإفلات من العقاب، ودعم دَوْرِ البلد في جماعة شرق أفريقيا أن تُيَسِّرَ الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة .

١٧ - وقالت إن قرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) قد شجَّعَ جهود حكومة بوروندي على إيجاد حيِّزٍ لجميع الأحزاب السياسية ومواصلة تحسين الحوار بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني. ولا ينبغي أن تكون هذه المشاركة محدودة بعملية التصويت فقط. وكانت ثمةَ دعوات بإصرار على إجراء حوار بين الحكومة والمعارضة غير البرلمانية. وقد أبدت الحكومة وبعض أعضاء الأحزاب غير المشتركة في البرلمان استعدادهم لإجراء حوار، وإن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يشجِّع هذه الجهود .

١٨ - وقالت إن الحكومة اتخذت خطوات هامَّة نحو إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. ويتوقع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أن يدعم تلك الهيئة بتوفير تدريب على مراقبة حقوق الإنسان والتحقيق فيها؛ وتقديم مساعدة في إعداد برامج تدريبية أخرى، لا سيما تدريب قوات الأمن الوطني؛ ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد .

١٩ - وأضافت أن مكتب أمين المظالم الذي أُنشِئَ حديثاً قد أظهر أن لديه إمكانيات، بمساعدته على إيجاد حل مؤقت لنزاع بين الحكومة والسائقين المحليين للدراجات النارية المستخدمة كمَركَبات تكسي، الذين كثيرون منهم محاربون سابقون مُنِعوا من العمل في بوجومبورا. وفيما يتعلق بتعزيز النظام القضائي سيعمل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

على دعم تنفيذ قرارات المحاكم ومواصلة إصلاح البنى التحتية للمحاكم .

٢٠ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت اللجنة التوجيهية الثلاثية إلى رئيس الجمهورية تقريراً عن المشاورات الوطنية المعنية بآليات العدالة الانتقالية. وقالت إن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ملتزم التزاماً تاماً بدعم تنفيذ عمليةٍ تفي بالمعايير الدولية وتوقُّعات السكان، ويشمل هذا الضحايا. وإن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يتطلَّعُ قُدُماً إلى إجراء مناقشات مع محور تركيز حكومي فيما يتعلق بإنشاء آليات ملائمة في المستقبل القريب لتَقَصّي الحقائق والمصالحة. وأضافت أن من المتوقَّع تقديم دعم دولي قوي، وأنه يلزم القيام بأعمال تحضيريةكبيرة لكي يتسنى للجنة تَقَصّي الحقائق والمصالحة أن تعمل بطريقة ذات معنى وحسّاسة في الوقت نفسه .

٢١ - وقالت إن دعم العدالة الانتقالية يشكِّل جزءاً من جهد أوسع نطاقاً لوضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أشار مجلس الأمن بكثير من القلق إلى تقارير عن انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، لا سيما عمليات القتل خارج إطار القضاء، كما وُثِّقَت عمليات قتل أخرى خارج نطاق القضاء منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١١. وأضافت أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي رَحَّبَ بإنشاء لجنة تحقيق في عام ٢٠١٠ وباتخاذ خطوات سريعة أخرى لوضع حد لأعمال القتل هذه .

٢٢ - وقالت إن رئيس الجمهورية أعلن عن سياسة عدم التساهل إطلاقاً مع الفساد، وهذا التزام لا غنىً عنه لتحقيق تقدُّم اقتصادي وزيادة في الاستثمارات الخاصة. ويوجد الآن تشجيع على نطاق واسع لبوروندي على إيجاد طرق عملية لتنفيذ عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد. وسوف يدعم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الهياكل الوطنية المكافحة للفساد ويعزِّز فرص تدريب أفراد المجتمع المدني. وإنه بفعله ذلك يكون قد استفاد من الدروس المستفادة من مشروع صندوق بناء السلام في دعم مكافحة الفساد، الذي أثنى عليه قطاع كبير من السكان .

٢٣ - بإدراج الأولويات الرئيسية لبناء السلام، تساعد الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر على تنسيق التخطيط والرصد، وتُمَكِّنُ من التركيز تركيزاً أفضل وتطوير مؤشرات النجاح المشتركة. وأضافت أن وكالات الأمم المتحدة الموجودة في بوروندي سوف تعمل على مواءمة سياساتها مع تلك الوثيقة. وإن دعوة لجنة بناء السلام إلى توفير موارد كافية مسألة ذات أهمية دائمة ويجب أن تستمر. وسوف يتَّخذ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إجراءً للعمل على تحقيق هذا الهدف، وسوف يعزز برنامج إعادة الإدماج الذي ينظر فيه الآن مكتب دعم بناء السلام .

٢٤ - اعتُمِدَت الوثيقة PBC/5/BDI/L.1.

الحوار التفاعُلي

٢٥ - **الرئيس** قال قال إن تنفيذ الخطة المبيَّنة في مشروع الوثيقة الختامية الذي اعتمدته اللجنة للتو سيحتاج إلى تمويل إضافي، لا سيما لحماية الجهات الأكثر هشاشةً .ولذلك يلزم بذل مزيد من الجهود لالتماس التمويل زيادة على ما يقدمه صندوق بناء السلام. وقال إنه اتصل بالبنك الدولي في هذا الصدد؛ وسيكون من المستحسن أيضاً أن نرى ماذا يريد مصرف التنمية الأفريقي أن يفعل لدعم بناء السلام في أفريقيا، نظراً إلى وجود دواعي قلق مشابهة في البلدان المختلفة التي تُبذل فيها الآن جهود لبناء السلام. وقال إنه ناقش مع البنك الدولي مسألة عقد مؤتمر للجهات المانحة فيي النصف الثاني من سنة ٢٠١١ لدعم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر .

٢٦ - وقال إنه ينبغي أن تواصل اللجنة تعزيز الاندماج الإقليمي بواسطة دعم جماعة شرق أفريقيا. وإن بوروندي سوف تستفيد أيضاً من برنامج شرق أفريقيا للعلامات التجارية، الجاري تنفيذه الآن. ومن شأن الجهد الذي تبذله الحكومة لتخفيف القيود الإدارية، ومكافحة الفساد أن يبين رغبتها في بناء اقتصاد قوي يستند إلى القطاع الخاص كأفضل طريق لتحقيق التنمية المستدامة .

٢٧ - فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، قال إن الوزير سيجتمع مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في شهر أيار/مايو، وبعد ذلك تقوم اللجنة بتقييم الوضع وتقرِّر كيف يمكنها أن تساعد في هذا المجال. وكرر الإعراب عن استعداد اللجنة لتقديم دعمها لمسائل الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان .

٢٨ - وقال إن الحوار المفتوح والبنّاء سوف يكون هاماً جداً لتعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وأعرب عن أمله في إنشاء فريق توجيهي صغير من الدول الأعضاء التي تود المشاركة مشاركةً أشمل في متابعة خطة التنفيذ وإن ذلك سيكون متاحاً أيضاً لدعم تلك الجهود دعماً مالياً .

٢٩ - **السيد برينز** (فرنسا) رحب بالجهود التي بذلتها بوروندي منذ توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، وإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠، في مجالات مثل مكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء منصب أمين المظالم. ومع ذلك، ما زالت الهجمات المتزايدة من قبل مجموعات مسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان كعمليات القتل خارج إطار القضاء، والقيود المفروضة على الحريات المدنية، وبُطء سير إجراءات العدالة الانتقالية، مثاراً للقلق .

٣٠ - وقال إنه ينبغي لحكومة بورونودي والمجتمع الدولي أن يواصلا توطيد أوجُه التقدم الديمقراطي بواسطة الحوار بين الحكومة والمعارضة، وبواسطة بناء المؤسسات .وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد اعتمد نهجاً أكثر توازناً نحو بوروندي باعتماد قرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠)، الذي يأمل أن يؤدي إلى إدخال تحسينات على الحكم، والتحوُّل من أزمة إلى بلد ديمقراطي مسالم، تنفذ فيه سيادة القانون، وتُحترم حقوق الأفراد، ويُحرَزُ فيه تقدُّم اقتصادي قائم على أساس الاكتفاء الذاتي .

٣١ - واختتم كلمته بالقول إن وفده يود أن يعرف آراء الوزير في احتمالات تكامل إقليمي ناجح في شرق أفريقيا .

٣٢ - **السيد بارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) قال إن تغيُّراً كبيراً حدث في بوروندي منذ إنشاء تشكيلة بوروندي، التي هي واحدة من أقدم تشكيلات اللجنة. وإنه يَوَدُّ أن يعرف إن كانت ثمة رؤيةٌ للدور الفريد الذي يمكن أن تؤديه اللجنة وصندوق بناء السلام أثناء المرحلة التالية في بوروندي. وتساءل، بوجه خاص، إن كان ينبغي للجنة أن تركِّزَ بقصدٍ على إعادة إدماج الأشخاص المتأثرين بالنزاع، التي قال الوزير إنها ذات أولوية عليا، أم أن هناك مسائل أخرى أكثر أهمية ينبغي معالجتها .وتساءل إن كان دور اللجنة هو أن تبقى مشاركةً إلى أجل غير مسمّى لمجرد إظهار أن المجتمع الدولي مهتم، أم أنها يجب أن تسعى إلى أن يكون لها أثر أكبر .

٣٣ - **السيد هارفي** (المملكة المتحدة) قال إن مشروع الوثيقة الختامية المعروضة على اللجنة يُبيِّن أنه تحقَّقَ تقدُّمٌ سياسي كبير في بوروندي في السنوات الأخيرة ويَحتوي على توصيات ينبغي أن يُسارَ بها قُدُماً. وما زالت ثمة تحدِّيات ومسائل تتعلق بوضع الأمن وحقوق الإنسان: فوفده يشعر بالقلق لما ظهر مؤخراً من كثرة التقارير المقدمة عن العنف، بما في ذلك القتل خارج إطار القضاء، وللمعلومات التي تفيد بأن القوات الوطنية لمليشيات التحرير تعمل في جنوب كيفو.

وهذه المسائل تؤكد أهمية مواصلة الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة بغية إدامة رضا الحكومة .

٣٤ - وقال إنه يرحب بسياسة الحكومة القائمة على عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد، والجهود الأخرى الرامية إلى إزالة الفساد، وهي هامة جداً لتنمية الاقتصاد البوروندي وضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية .

٣٥ - وقال إنه، كمندوب الولايات المتحدة، سيقدر إعطاءه مزيداً من الإيضاح للمعايير الرئيسية التي يراد تحقيقها بدعم من لجنة بناء السلام. فبينما حدد الاستعراض أهدافاً واضحة في التوصيات، يلزم وجود دقة أكثر في بنود رئيسية ينبغي أن تؤدِّيَها اللجنة، وكذلك التزامات الحكومة في مجالات مثل إعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي، والأمن، وسيادة القانون .

٣٦ - **السيد روغوندا** (أوغندا) قال إن بوروندي مثالٌ ناجح لجهود الأمم المتحدة في بناء السلام، يمكن أن يتعلم منها المجتمع الدولي دروساً. فسكان بوروندي يُوَطِّدونَ الآن مكاسبهم؛ ويجب أن يتابع المجتمع الدولي وُعودَه بالدعم ويضمن أن يكون الدعم في المستقبل شيئاً متنبَّأٌ به. لقد استعادت بوروندي دورها في المنطقة الإقليمية، الذي هو حقٌّ لها، كما أظهرت بمساهمتها في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبرئاسة رئيس جمهوريتها لمؤتمر القمة الذي عقدته جماعة شرق أفريقيا. وإن من شأن استمرار الدعم الدولي لبوروندي أن يضمن أن تظل هي مثالاً لامعاً للطريقة التي يتمكن بها الشعب من التغلب على التحديات ويُوَجِّهَ بلده نحو التقدُّم .

٣٧ - **السيد نسانزي** (بوروندي) رَدَّ على الأسئلة والتعليقات التي أبداها مندوبو الدول الأعضاء فقال إنه على الرغم من جهود الحكومة الرامية إلى التغلُّب على عدد من المشاكل، لم تحقق الحكومة تقدُّماً في كل مجال. ومن المؤكد أنها نجحت في استعادة موقعها في المجال الدولي. ومع ذلك تحتاج بوروندي إلى استمرار الدعم لكي تُوَطِّدَ أوجُهَ التقدُّم التي حققتها وتمنع تَراجُعَ هذا التقدُّمِ إلى الوراء، بمساعدة لجنة بناء السلام لها. وإن بوروندي سوف تعود إلى اكتساب الموقع الذي كانت فيه قبل الحرب، وأن تمضي إلى أبعد من ذلك بأن تصبح دولةً قادرة على الحياة تجتذب المستثمرين .

٣٨ - وفيما يتعلق بالتَّكامُل الإقليمي، قال إن بوروندي أصبحت عضواً في منظمات إقليمية مختلفة، أبرزها جماعة شرق أفريقيا، التي انضمت إليها في عام ٢٠٠٧. ومع أنها كانت "القريب الفقير" بين الدول الأعضاء في الجماعة، استقبلت هذه الدول بوروندي باحترام، واعتبرتها شريكة كاملة الشراكة، ويتجلى ذلك بتولّيها رئاسة الجماعة في عام ٢٠١١. واتُّخِذَت إجراءات، بمساعدة المنظمات الدولية والبلدان، لدخول بوروندي السوق المشتركة للجماعة، ومن شأن هذا أن يعود عليها بفائدة كبيرة. ويعطي عقد اتفاق العلامات التجارية دلالة أخرى على دعم شركاء بوروندي لها .

٣٩ - وقال إنه بينما تواجه بوروندي تحديات، تجاهد الحكومة لكيلا تفقد مركزها، وبذلك يتم التغلب على هذه التحديات بمرور الزمن. وأشار إلى أن أهدافاً واضحة قد وُضعت، لكنَّ من الصعب تعيين معايير يقاسُ عليها التقدُّم، الذي لا يتضح في أغلب الأحيان إلا في نهاية العملية. وقال إن الشيء المهم هو أن يلاحظ المرء ما تفعله الحكومة. فالحكومة تبذل جهوداً لوضع حَدٍّ لثقافة الفساد، الموجودة منذ عهد الاستعمار، بواسطة كيانات تابعة للدولة، وبواسطة حملة عامة تَحُثُّ الشعب على عدم الانصياع للمسؤولين الذين يطلبون رشوات، وتنذر المسؤولين الفاسدين بأنهم سيُعاقَبون. وأضاف أن إجراءات مكافحة الفساد جارية وأن مبالغ كبيرة من المال قد استُعيدَت. ومع أنه لا توجد مقاييس محددة للتقدُّم، ستصبح النتائج الملموسة واضحةً بمرور الوقت .

٤٠ - فيما يتعلق بمسألة العنف وعمليات القتل خارج إطار القضاء، أشار إلى أن بوروندي تقوم بتوطيد مؤسساتها بعد أن خرجت من حرب استمرت أكثر من ١٠ سنوات. وإن عملية السلام بأسرها سوف تفشل ما لم تتمكن الدولة من بناء مؤسسات قوية إلى حدٍّ يكفي لمعالجة جميع مشاكل المجتمع. ويجب أن تتخذ الحكومة تدابير صارمة ضد الأفراد الذين يرفضون إلقاء سلاحهم ونبذ العنف .وقال إن ثمة محطات إذاعة وتلفزيون خاصة تنتقد هذه التدابير، لكنْ، كما هو الحال في كل ديمقراطية، لا ينبغي للدولة أن تثنيها انتقادات وسائط الإعلام عن الرد على أعمال العنف .

٤١ - قال إنه يرحب بتعليقات مندوب أوغندا الذي يَعرف جيداً الطريقةَ التي تساعد بها المبادرة الإقليمية على معالجة المشاكل التي تواجهها بوروندي. وإن حكومته تتطلع إلى دعم أوغندا لها لضمان اندماجها في التكامل الإقليمي بنجاح، وهذا يتطلب جهوداً مستمرة. وإن الاندماج في سوق مشتركة ربما يُتَّبَع في نهاية المطاف بالاندماج السياسي للدول الخمس الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا .

٤٢ - **السيدة خيمينيز** (إسبانيا) رحبت بقرار بوروندي إدراج مسائل بناء السلام في استراتيجيتها للحد من الفقر، فهذا سينسِّق التخطيط. وأعربت عن اتفاقها مع متحدثين آخرين أشاروا إلى أهمية الحوار في حل المشاكل السياسية. وقالت إن التوصيات الواردة في مشروع الوثيقة الختامية، المعروض على اللجنة، تشكِّل أساساً هاماً لجهود بناء السلام التي ستُبذَلُ في المستقبل .

٤٣ - **السيدة رولوميني** (جنوب أفريقيا) قالت إن وفدها يرحب بالتقدم الذي حققته بوروندي وبخطة المضيِّ قُدُماً بالأولويات المحددة في الإطار الاستراتيجي. وقالت إنها تعرف أيضاً أنها ستبقى ثمة تحديات. وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا خرجت من نزاع بواسطة حوار سياسي، وهي تعتقد بأن النهج الشمولي لحل الخلافات هو أفضل طريقة للنهوض ببناء السلام. وإن بوروندي تتحرك بسرعة نحو التنمية بعد انتهاء النزاع على الرغم من قلة الموارد لتنفيذ الأولويات الوطنية؛ ويجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على دعمه لشعب بوروندي وهو يسعى لتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة .

٤٤ - وقالت إن تحسُّن الثقة بين الشرطة والشعب أساس جيد للسلام. وإن مشاركة الشرطة في إعمار البلد ستؤدي إلى ارتفاع الشعور بالملكية الوطنية. وأضافت أن وفدها يؤيد أيضاً الجهد الرامي إلى إنشاء عملية تَقَصٍّ للحقائق ومصالحة في بوروندي .

٤٥ - **السيدة سومَّر** (ألمانيا) قالت إن نهج الخطَّين الذي اتخذه مشروع الوثيقة الختامية لمعالجة المسائل السياسية والمؤسسية وكذلك الاجتماعية-الاقتصادية يشكِّل أساساً جيداً لجهود بناء السلام التي ستُبذَلُ في المستقبل. وحثَّت بوروندي على وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها للحد من الفقر في أواسط عام ٢٠١١ .

٤٦ - وقالت إنه بدون حوار وعملية سياسية شاملة يمكن أن يعود عدم الاستقرار. لذلك يجب على الحكومة أن تمد يديها إلى جميع الجهات الفاعلة، لا سيما المعارضة، لضمان تمكُّنها من الإعراب عن آرائها والتحضير للانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥. ويجب على المعارضة أن تنضم بشكل بنّاء إلى العملية السياسية، وأن تمتنع عن أي عمل يعوق الحوار. وينبغي تعزيز منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان التي أدَّت دوراً هاماً في انتخابات عام ٢٠١٠، وكانت شريكةً قَيِّمَةً في مكافحة الفساد .

٤٧ - وأضافت أن عدم إحراز تقدُّم بشأن العدالة الانتقالية كان مدعاةً للقلق: فقد كانت لدى السكان توقُّعات رفيعة المستوى في عملية تَقَصّي الحقائق والمصالحة. ويلزم توفُّر

الإرادة السياسية لإنشاء آليات ملائمة لمعالجة مسألة ذات أهمية بالغة للاستقرار في الأجل الطويل .

٤٨ - وقالت إن سياسة الأمن المتعددة الطبقات، والشمولَ السياسيَّ هما مفتاح ضمان الأمن، لا سيما في مقاطعة بوجومبورا الريفية. ويجب أن يُفعل شيء أكثر كثيراً للتحقيق السريع في الجريمة وعمليات القتل وتقديم الجناة للعدالة. وينبغي للحكومة أن تعالج هذه المسائل لأنها تؤثر أيضاً في الجهود الرامية إلى اجتذاب المستثمرين وتعزيز التنمية المستدامة .

٤٩ - وأخيراً أعربت عن رغبتها في معرفة أي مقترحات محددة لمشاريع مستقبلة يمكن أن يدعمها صندوق بناء السلام .

٥٠ - **السيد دي كليرك** (مراقب من هولندا) قال إن هولندا ستؤدّي نصيبها في دعم بناء السلام؛ وأضاف أن سفارتها في بوجومبورا تساعد قطاع الأمن، وتستطلع مجالات كالزراعة والأمن الغذائي. ورحَّب بتطوير الورقة الجديدة لاستراتيجية حكومة بوروندي للحد من الفقر وعزمها على إدماج مسألتي الحد من الفقر وبناء السلام، اللتين كانتا — من دون شك — نتيجةً مباشرةً لمشاركة اللجنة في بوروندي .

٥١ - رحَّب باستمرار التزام الحكومة بسياستها التي تقوم على عدم التسامح إطلاقاً مع الإفلات من العقاب، والتي من شأنها تعزيز الثقة بسيادة القانون وبالحكم الرشيد، وبذلك تحسِّن البيئة لاستثمارات القطاع الخاص. وأعرب عن ثقته في اتخاذ إجراء في القريب العاجل بشأن قضايا الفساد الكبيرة، لأن من شأن أي تأخير آخر أن يضر بمصداقية ذلك الالتزام السياسي. وأعرب أيضاً عن أمله في أن تقدِّمَ اللجنة التي أُنشِئَت لاتخاذ تدابير ضد مندوبي الدولة - المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء - نتائج في المستقبل القريب. وقال إن وفده يشعر بقلقٍ من جرّاء قضايا وحشية الشرطة التي ظهرت مؤخَّراً وأسفرت عن حالات قتل. وينبغي أن تكون الشرطة منفذة محايدة للقانون وأعرب عن ثقته في أنَّ تحقيقاً سيُجرىَ في هذه الحوادث ويُتَّخَذُ إجراءٌ ملائمٌ بشأنها .

٥٢ - قال إنه يود أن يسمع من الممثلة الخاصة للأمين العام عن تحويل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (BINUB) إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (BNUB)، الذي سيوضع بصيغته النهائية في الأشهر القادمة. وأعرب عن أمله منها أن تعالج مسألة تعيين الموظفين، وهي عملية مطوَّلة تركت مهامَّ هامةً لم يؤدِّها أحد، بينما كان يتم شَغل وظائف خالية، مما أسفر عن تصغير صورة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أثناء المناقشات الجارية في بوروندي .

٥٣ - وأخيراً، أعرب عن رغبته في أن يسمع تفاصيل عن الخطط الراهنة للتخصيص الثاني للتمويل الآتي من صندوق بناء السلام لبوروندي، بما في ذلك المبالغ ومجالات التركيز .

٥٤ - **السيد عدالا** (كينيا) رحَّب بالاكتمال الناجح للاستعراض الخامس لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. وقال إن الأعمال الهامة التي قامت بها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وشركاء دوليون آخرون في الاستعراضات السابقة الأربعة، أدَّت إلى ضمان تقدُّم في توطيد مكاسب السلام في بوروندي، والتمكين من تحديد الالتزامات في معالجة التحدِّيات التي ما زالت قائمة .

٥٥ - وقال إن بعض المجالات ما زالت تحتاج إلى انتباه، لضمان التنفيذ الناجح لمبادرات بناء السلام من أجل السلام المستدام في بوروندي. وينبغي إنشاء صندوق استئماني للجهات المانحة من أجل الاستمرار مع تقدُّم بوروندي نحو التخرُّج من جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولضمان التقدم

المستمر في تعزيز المؤسسات وبناء القدرات، ينبغي أن تُوَفَّرَ مجموعة الجهات المانحة الوقتَ والحيزَ اللازمَين لكي تبلغ الديمقراطية أشُدَّها .

٥٦ - وأضاف أنه يرحِّب بالعزم على توطيد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وورقة استراتيجية الحد من الفقر. ومن الأهمية بمكان ضمان بقاء تحديد الأولويات مسعىً محلياً، وبقاء المبادئ الرئيسية للملكية الوطنية، والمحاسبة المتبادلة، والشراكة المستدامة مبادئ راسخة .

٥٧ - وقال إن كينيا، بوصفها عضواً في جماعة شرق أفريقيا، تؤيد بوروندي في ضمان كون اقتصادها راسياً في اقتصاد الجماعة الأوسع نطاقاً. بل إنَّ تولِّيَ بوروندي رئاسة الجماعة برهان على دعم الجماعة لها. ويقع العبء على لجنة بناء السلام والشركاء الآخرين لمضاعفة جهودهم لمساعدة بوروندي على بناء مؤسسات وطنية قوية، لا يستطيع البلد من دونها بلوغ الحد الأمثل من مشاركته الفعالة في التكامل الإقليمي .

٥٨ - **السيد فاندين بَلكي** (بلجيكا) رحب بالتقدُّم الذي أحرزته بوروندي في السنوات الأخيرة، لا سيما إكمال عملية السلام، وإجراء انتخابات ناجحة في السنة الماضية، على الرغم من مقاطعة حزب المعارضة لها، وبجهود الحكومة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحكم الرشيد. غير أنه أشار إلى أنه ما زالت ثمة حاجة إلى القيام بعمل لمكافحة الفساد .

٥٩ - وقال إن ارتفاع عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء كان مدعاةً للقلق؛ ويجب على السلطات أن تحقق في هذه الحوادث في أسرع وقت ممكن. وأشار إلى أن هناك تقارير مزعجة عن وجود تمرُّدٍ جديدٍ آخذٍ في التكوُّن في جنوب كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للسلطات والشركاء في المنطقة الإقليمية أن تتخذ مبادرات ملائمة لإشراك جميع الأطراف في حوارٍ وفي حلٍّ هذا الوضع .

٦٠ - وقال إنه يشجِّع حكومة بوروندي على اتخاذ تدابير ملائمة لإقامة نظام عدالة انتقالية، ينبغي أن يراقبه مكتب الأمم المتحدة في بوروندي(BNUB) ، وفقاً لولايته .وأضاف أن بلجيكا تؤيد عقد اجتماع في نيو يورك في شهر أيار/مايو لمناقشة هذه المسألة .

٦١ - **السيد هوانغ هونغيانغ** (الصين) رحَّب باعتماد الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. وقال إنه نتيجةً للجهود المشتركة، التي بذلتها حكومةُ بوروندي وشعبُها، حدث تقدُّم هامٌّ في عمليتها السياسية وإصلاحها الوطني وإعمارها. وقد أُجرِيَت الانتخابات بنجاح في عام ٢٠١٠، وتولّى البلد رئاسة جماعة شرق أفريقيا، وشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام .وأعطى هذا كُلُّهُ مثالاً جيداً تحتذيه البلدان الأخرى الخارجة من نزاع .

٦٢ - وقال إنه، مع ذلك، ما زالت ثمةَ تحدِّيات كثيرة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة، مع التركيز بوجه خاص على توطيد العملية السياسية، وبناء قدرات المؤسسات، والتنمية الاجتماعية- الاقتصادية، وتطوير وتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتوظيف الشباب. ويجب لدى تقديم الدعم للإعمار والتنمية أن تحترم جميعُ الأطراف سيادةَ بوروندي وملكيَّتَها، وأن تستمع لآراء حكومتها وشعبها. وينبغي أن تُحَسِّنَ لجنةُ بناء السلام ومكتبُ الأمم المتحدة في بوروندي اتصالاتِهما وتنسيقَهما مع الحكومة .

٦٣ - وقال إنه بالدعم المقدم من المجتمع الدولي تستطيع جميع الأطراف أن تعمل معاً لتحقيق السلام الدائم

والاستقرار، والتنمية المستدامة في بوروندي. وأضاف أن الصين ستواصل دعم بوروندي بأي طريقة ممكنة.

٦٤ - **السيدة ساتومي** (اليابان) رحبت باعتماد وثيقة نتائج الاستعراض الخامس، وأثنت على التزام حكومة بوروندي. وأثنت كذلك على الحكومة لمساهمتها في بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال (AMISOM).

٦٥ - قالت إنها ستكون ممتنة للحصول على معلومات إضافية من السيد نسانزي والسيدة لاندغرن عن الأنشطة المحددة والشراكات التي يَوَدّان أن يَرَيا لجنة بناء السلام تقوم بها في السنوات القادمة.

٦٦ - **السيد نسانزي** (بوروندي) شكر أعضاء اللجنة على اعترافهم بالتقدُّم الذي أُحرز في بوروندي. وأكد الحاجة إلى الدعم، بما في ذلك المساعدة الثنائية في مجالات محددة. وقال إن ثمة أولوية خاصة وهي إعادة إدماج السكان الذين تأثروا بالأزمة. وقال إن المحاربين السابقين يحتاجون إلى إعادة إدماجهم، وإن الأشخاص النازحين يحتاجون إلى العودة إلى حياتهم العادية وإلى بيوتهم. أما الأشخاص العائدون من بلدان أخرى، لا سيما من جمهورية تنزانيا المتحدة، فيحتاجون إلى دعم لإعادة تثبيت أنفسهم وكسب سُبُلٍ معيشةٍ مقبولة. وسوف يحتاج الأطفال العائدون إلى تعليمٍ وعنايةٍ صحيةٍ وأملٍ في المستقبل.

٦٧ - وقال إن الدعم لازم أيضاً لتمكين البلد من تحقيق تنمية فعّالة. وإن لدى بوروندي إمكانيات اقتصادية، وإن حكومتها تعمل على إيجاد أحوال مواتية للاستثمار، بتسهيل إجراءات الإذن، مثلاً، بإنشاء مشاريع وإجراء استثمارات في البلد. وأضاف أن زيادة الاستقرار بدأت تؤتي أُكُلَها — فكثير من البوروندين يُطَوِّرونَ أنشطةً مدِرَّةً للدخل خاصةً بهم.

٦٨ - وقال إن جهوداً جبّارة بُذِلَت لإنشاء حوار سياسي شامل، يجب مواصلته إذا أُريدَ أن يُستعاد السلام. فليست جميع الأطراف متفقةً بعد على الطريقة التي ينبغي السير بها قُدُماً، لكن لا توجد أية نية للسماح بانزلاق البلد إلى حكم دكتاتوري - فقد اختاروا الديمقراطية ويريدون أن يروها ناجحة.

٦٩ - وقال إن هدف إنشاء لجنة لتَقَصي الحقائق والمصالحة هو إعادة إنشاء توازن في المجتمع بعد النزاع. وحتى الآن كانت العملية ناجحةً في معظمها. وسوف تُجرى قريباً مناقشاتٌ أخرى بشأن تشكيل اللجنة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف. وينبغي أن تكون اللجنة قائمة في نهاية السنة، وأن يكون لها أثر في غضون سنتين؛ ويمكن أن تكون بمثابة تكملة حيوية للحوار السياسي. وأضاف أنه يُتوقَّع منها شيءٌ كثيرٌ، وطلب دعماً من لجنة بناء السلام لضمان نجاح عملها.

٧٠ - فيما يتعلق بقلق بلجيكا من تزايد العنف، قال إنه لا يوجد تمرُّد في جنوب كيفو. وعلى الرغم من وجود مجموعات مسلحة لا يسيطر عليها أحد في تلك المنطقة، لا يوجد تشكيل تمرُّد ضد بوروندي. وعلى أي حال أظهرت قوات الأمن البوروندية قدراتها على مواجهة أي تهديد للبلد، بما في ذلك المسائل الخَطِرة على الأمن.

٧١ - قال إن الشرطة يجب أن تكون قوة محايدة. وإن عدداً من البلدان من بينها بلجيكا وهولندا تساعد على تدريب قوات الأمن في بوروندي، وكانت فعّالة جداً في حفظ الأمن أثناء الانتخابات. وأشار إلى أن بوروندي أرسلت أيضاً جنوداً إلى الصومال وبلدان أفريقية أخرى، مُظهرةً تضامُنَها مع بُلدانٍ أخرى تَمُرُّ بأزمات.

٧٢ - وقال إنه يؤيِّد الاقتراح الرامي إلى عقد اجتماعات منتظمة في نيويورك لبحث التقدم الحاصل في بوروندي،

والمحذور الوحيد هو أنه يلزم توفير أموال لتمكين وفد بوروندي من الحضور. وإن حكومته ستكون سعيدةً باستضافة اجتماعات في بوروندي. بل إنه دعا الأعضاء إلى زيارة البلد، حيث يمكنهم أن يَرَوا رُؤيَةَ العينِ التَّقَدُّمَ الحاصل فيه .

٧٣ - **السيدة لاندغرِن** (الممثلة الخاصة للأمين العام) رحَّبت بالدعم الذي قدمته اللجنة الخامسة لتحويل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (BINUB) إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي(BUNB) ، وما أسفر عنه ذلك من تخفيض لعدد الموظفين. وقالت إن فترة التحويل والتصفية، البالغة ثلاثة أشهر، قد بدأت في نهاية شهر آذار/مارس برحيل موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي؛ ويُبذَلُ الآنَ كل جهد ممكن للمحافظة على زخم العمل الجاري بشأن المسائل الهامة في تلك الفترة. وسوف ينتهي تعيين موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والتخلُّص من الأصول الفائضة عن الحاجة بانتهاء الفترة الانتقالية. وتم التوصُّل إلى اتفاق مع حكومة بوروندي بشأن التوزيع الملائم للأصول. وبإغلاق قواعد السَّوقِيّات الأربع الموجودة في بوجومبورا، في الشهر الماضي، انخفضت آثار بصمة البعثة إلى حد كبير .وسعياً إلى تعزيز استقلال عملية تعيين الموظفين وشفافيتها ونزاهتها تلقَّينا مع الشكر دعماً من فريق من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. و لم نقلل من أثر فُقدان الوظائف الناتج في الفترة الانتقالية؛ بل إنه بفضل عمل رابطة الموظفين الوطنيين والعلاقات مع وزارة الخارجية جرت العملية الانتقالية حتى الآن دون حدوث تهديدات لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي أو هجماتٍ عليه، كما حصل عندما أُنهِيَت عملية الأمم المتحدة في بوروندي .(ONUB) وكان هذا في حد ذاته دليلاً إيجابياً للبلد .

٧٤ - وقالت إن كثيراً من الناس في مختلف أنحاء العالم يرون في بوروندي قصة نجاح لبناء السلام، فقد كان الإدماج السريع لقواتها الأمنية في الواقع مثالياً. وقالت إن من الأهمية بمكان أن يتم التعريف ببوروندي الجديدة، وإنها هي اجتمعت مؤخراً بوزير التكامل الإقليمي لتحقيق هذه الغاية. وإن من المفيد استخدام معايير قياسية لتحديد الوقت الذي يمكن فيه بالضبط للبلد أن يتخرَّج من اللجنة؛ ويجب أن يتعامل البلد بصورة وثيقة مع لجنة بناء السلام .

٧٥ - فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص، قالت إن رئيس جمهورية بوروندي قام مؤخَّراً بزيارة دار السلام لحضور المنتدى التاسع للاستثمار الأفريقي، وسوف يشارك أيضاً في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيُعقد في إستانبول في شهر أيار/مايو. وأضافت أن اجتذاب استثمار القطاع الخاص إلى بوروندي هامٌّ جداً؛ وإن هذه المسألة هي الآن قيد المناقشة في محافل أخرى .

٧٦ - وقالت إن عملية إنشاء آليات عدالة انتقالية ربما تكون طويلة وتحتاج إلى دعم كبير. وأوصِيَ في المشاورات الوطنية بإجراء استعراض يعود في الزمن إلى تاريخ الاستقلال، أي يمتد إلى الخلف نحو ٥٠ سنة. وإن التزاماً قد عُقِدَ لكتابة التاريخ المشترك لجميع البوروندين. وفي هذا الصدد توجد لدى بوروندي إمكانيات لوضع مثال عالمي في ميدان العدالة الانتقالية .

٧٧ - **السيد أوتوبو** (مكتب دعم بناء السلام) قال إن الوثيقة الختامية تقدم إرشاداً واضحاً بشأن مسائل كثيرة منها تَواتُر فترات إجراء الاستعراض. وتوحي الخبرة المكتسبة من تشكيلات أخرى بأنه ربما يكون من الصعب إجراء استعراض أكثر من مرة واحدة في السنة .

٧٨ - وقال إن الفقرة ٣ من الوثيقة الختامية توضِّح أن الأولويات التي مضت في وضعها تشكِّل أساساً لتَعامُل اللجنة، وستُدرَج في ورقة استراتيجية الحد من الفقر .وأضاف أن مكتب دعم بناء السلام يعمل من قبل على وضع معايير

للتحوُّل من لجنة بناء السلام وسوف يُشرِك الغيرَ في استخدامها في الأشهر القادمة. وإن دراسة من بعثة واحدة فقط تضم ٤٨ معياراً مقسمةً إلى ست مجموعات، وهذا دليل على تعقُّد المسائل المتعلقة بالتحوُّل.

٧٩ - وقال إن الوثيقة الختامية تضع خطوطاً عريضةً لأربعة مجالات محددة لتَعامُل لجنة بناء السلام في بوروندي، وهي: تقديم الدعم لجهود التكامل الإقليمي؛ والحكم الرشيد، لا سيما بدعم سياسة الحكومة القائمة على عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد؛ وتشجيع العدالة الانتقالية والحوار السياسي؛ وتسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي للمحاربين السابقين، والمجتمعات المتأثرة بالنزاع، والأشخاص العائدين والأشخاص المشرَّدين. وتتفاوت الأدوات اللازمة لكل مجال عن الأدوات اللازمة للمجالات الأخرى.

٨٠ - فيما يتعلق بصندوق بناء السلام ومشاريعه، قال إن مكتب دعم بناء السلام تلقّى من الممثلة الخاصة للأمين العام وثيقة مشروع تطلب تمويلاً مقداره ٢٤،٠٨ مليون دولار، وهذا مبلغ هائل بالقياس على الدفعة الأولى من التمويل المقدم لبوروندي، وهي ما زالت في صندوق بناء السلام. وقد قدم صندوق بناء السلام من قبل مساهمة تقدر بنحو ٤٠ مليون دولار لبوروندي وسيراليون كلتيهما. وكانت الدفعة الثانية من التمويل المقدمة إلى سيراليون أقل كثيراً من المبلغ الذي تستلزمه المشاريع الجديدة المتوقعة لبوروندي، وإن من المهم أن تؤخذ في الاعتبار المساواة في المعاملة بين البُلدان. وأشار إلى أن الوزير قال إن الدعم الآتي من صندوق بناء السلام يجب تعزيزه بمساهمات من الدول الأعضاء، لا سيما أعضاء تشكيلة بوروندي، وأضاف الرئيس أنه ينبغي تعبئة موارد من المؤسسات المالية الدولية، لا سيما مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، لتلبية احتياجات حكومة بوروندي. ونظراً إلى أن مجموع تكاليف مشروع إعادة الإدماج ستبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار، يلزم بذل جهود أكبر إذا ما أريدَ تدبيرُ جزء فقط من هذا المبلغ.

٨١ - **الرئيس** ردَّ على الأسئلة التي طُرحت عن تخرُّج بوروندي من اللجنة، فقال إن هذا هو الهدف النهائي؛ غير أن البلدَ نَفسَهُ ينبغي أن يقرر متى يحين ذلك الوقت ومتى يعتبر نفسه مستقلاً استقلالاً كافياً. وقال إن الحوار ينبغي أن يستمرَّ، لكن بوروندي تقترب الآن من طريقها المستقيم النهائي، وإن الوقت لن يطول قبل أن تستطيع اللجنة أن تقول إنها أنجزت عملها.

٨٢ - فيما يتعلق بمسألة المعايير، ينبغي أيضاً استعمال الأولويات المذكورة في الوثيقة الختامية باعتبارها هي المعايير التي يجب قياس نتائج عمل اللجنة عليها. فإنَّ إيجاد مناخ سياسي سلمي ومتفاعل وشامل في البلد يُعتبر إنجازاً هاماً، كما تُعتبر إعادة إدماج المجموعات الضعيفة وتوفير حياة اقتصادية مستقرة كافيين لمنع العودة إلى العنف. وعندما تُنشأ مؤسسات ديمقراطية وتُعَزَّزُ بحكم رشيد ونظام عام جيِّد، ويظل مواطنو بوروندي يشعرون بالسلامة، يكون عمل اللجنة قد أُنجِزَ. وما زال هناك عمل يلزم القيام به، لكن يمكن- بالتعاون - أن تحقق اللجنة النجاح.

٨٣ - **السيد نسانزي** (بوروندي) شكر أعضاء تشكيلة بوروندي على عملهم وشَجَّعَهُم على زيارة بوروندي لكي يروا المسائل بأعينهم ويتكلموا باسم البلد. وقال إن البلد لن يحتاج دائماً إلى اللجنة، لأنه يحقق تقدُّماً ولديه قوة خاصة به وإمكانيات اقتصادية. وسوف تصبح بوروندي في القريب العاجل بلداً قادراً على الحياة، وتستطيع لجنة بناء السلام أن تفتخر بدعمها له.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.